



الاحتلال يعتقل (527) فلسطينياً



خلال شهر تشرين الثاني/
نوفمبر 2016

تقرير شهري مشترك حول اعتقالات قوات

الاحتلال الإسرائيلي في صفوف

الفلسطينيين



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

اعتقال (527) مواطناً خلال تشرين الثاني / نوفمبر 2016

اعتقلت قوات الاحتلال خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016، (527) مواطناً من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم (120) طفلاً، و (11) امرأة.

يستعرض هذا التقرير المشترك والصادر عن المؤسسات الأربع (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، هيئة شؤون الأسرى والمحررين)، توثيق لأوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال والانتهاكات التي تمارس بحقهم، إذ وثقت المؤسسات (163) حالة اعتقال في محافظة القدس بينها (74) طفلاً، تليها محافظة الخليل بـ(100) حالة اعتقال، فيما جرى اعتقال لـ(50) مواطناً من محافظة رام الله والبيرة، وكذلك كان العدد في محافظة بيت لحم، ومن محافظة جنين أُعتقل (42) مواطناً، و(39) مواطناً من نابلس، كما وسُجل (27) حالة اعتقال في محافظة طولكرم، أما في محافظة سلفيت فقد أُعتقل (17) مواطناً، ومن قلقيلية (11) مواطناً، هذا وأُعتقل من محافظة أريحا عشرة مواطنين، ومن محافظة طوباس ستة مواطنين، أما في قطاع غزة فقد كانت عدد حالات الاعتقال (12) مواطناً.

ووصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو (7000) أسير، بينهم (48) أسيرة، منهن (11) فتاة قاصر، بينما وصل عدد الأطفال إلى نحو (350) طفلاً يقعون في سجن "مجدو" و"عوفر"، فيما بلغ عدد الأسرى الإداريين نحو (700) أسير، وصدر خلال الشهر (111) أمر اعتقال إداري بينها (32) أمراً جديداً.

قوات الاحتلال تواصل سياسة الاعتقال التعسفي في قطاع غزة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاعتقال التعسفي بحق السكان المدنيين في قطاع غزة وترتكب انتهاكاتها المنظمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على هذا الصعيد، وذلك باعتقال الفلسطينيين دون تهمة أو مخالفة، كما أنها لا تتبع الإجراءات القانونية السليمة أثناء عمليات الاعتقال. هذا علاوةً على انتهاك ضمانات المحاكمة العادلة التي كفلتها جملة من المعايير والصكوك الدولية، حيث يُحرم المعتقلون الفلسطينيون من حقهم في الاطلاع على المعلومات الخاصة بهم ولا سيما في التعرف على أسباب الاعتقال، وحقهم في الاستعانة بمحام قبل المحاكمة، كما يستخدم جنود الاحتلال القوة المفرطة أثناء عمليات الاعتقال حيث يتعرض على سبيل المثال الصيادون الفلسطينيون في عرض البحر إلى إطلاق نار كثيف يعرض حياتهم للخطر، دون أية دواعي.

وعلى هذا الصعيد فقد رُصد خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر من العام الجاري وقوع (6) حوادث أسفرت عن اعتقال (12) مواطناً، من بينهم (8) صيادين، أُعتقلوا في عرض البحر.

معارك الأمعاء الخاوية

حتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، مازال أربعة أسرى يخوضون الإضراب المفتوح عن الطعام، ثلاثة منهم ضد سياسة الاعتقال الإداري، فالأسيرين أحمد أبو فارة وأنس شديد يخوضان الإضراب منذ 25 أيلول/ سبتمبر الماضي، احتجاجاً على الاعتقال الإداري، وهما يقبعان في مستشفى "أساف هروفيه" في وضع صحي خطير، علماً أن محكمة الاحتلال جمّدت قراري اعتقالهما الإداري، وقد أعلن الأسيران رفضهما لذلك القرار. كما ويواصل الأسير عمار حمور إضرابه منذ 21 نوفمبر احتجاجاً على اعتقاله الإداري.

فيما أعلن الأسير كفاح خطاب إضرابه عن الطعام خلال شهر نوفمبر مطالباً بتعامل إسرائيل معه كأسير حرب، وكان الأسير نور الدين امر قد أنهى إضرابه والذي استمر لـ(20) يوماً ضد عزله الانفرادي وحرمان ذويه من زيارته، وأنهاء بعد اتفاق جرى بينه وضباط إدارة السجون، ويقضي بالسماح لشقيقته بزيارته خلال الفترة المقبلة، والسماح له بإدخال ملابس شتوية خلال الزيارات، وتحسين ظروفه الاعتقالية في سجن "عسقلان".

أحكام جائزة بحق الأطفال

أصدرت محاكم الاحتلال خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر أحكاماً جائزة بحق العشرات من الأطفال كان غالبيتهم من المقدسيين، إضافة إلى فرض غرامات مالية باهظة، والمطالبة بتعويضات مالية بالآلاف الشواقل، وتراوحت مددها من أشهر إلى سنوات تجاوزت العشر، أبرز هؤلاء الطفل المقدسي أحمد منصور (15) عاماً الذي أُصدر بحقه حكماً بالسجن الفعلي لمدة 12 عاماً، وفرض غرامة مالية بقيمة 180 ألف شيقل، إضافة إلى الطفلين منذر خليل ابو ميالة (15 عاماً)، والطفل محمد طه (16 عاماً)، الذي أُصدر بحقهما حكماً بالسجن الفعلي مدة 11 عاماً، وفرض تعويض على كل منهما بقيمة 50 ألف شيقل، فيما أُصدر بحق الطفلة نورهان عواد حكماً بالسجن الفعلي مدة 13 عاماً ونصف، وغرامة مالية تعادل ثمانية آلاف دولار، ومازال العشرات من الأطفال الموقوفين الذين ينتظرون مصيرهم أمام محاكم الاحتلال.

الأسير بهاء النجار بعد حرية دامت أسبوعاً.. مجدداً إلى الاعتقال الإداري

في تاريخ الثاني من تشرين الثاني 2016، انتهى أمر الاعتقال الصادر بحق الأسير بهاء النجار (21 عاماً)، من محافظة الخليل، وحتى المساء من هذا التاريخ، لم يُبلغ بهاء بأي ورقة رسمية للإفراج عنه، إلى أن أُبلغ بأنه لم

يصدر أمر اعتقال إداري بحقه، وقد تم الإفراج عنه، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً فقد أُعتقل بهاء مجدداً في تاريخ التاسع من تشرين الثاني، وحول إلى الاعتقال الإداري مجدداً، ولمدة ستة شهور.

وتعتبر حالة الأسير النجار صورة عن ممارسة سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري في تعذيب الأسرى نفسياً كما اعتبرت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة، والمعنية بالتحقيق في الاعتقال التعسفي، وتشكل ممارسة قوات الاحتلال لسياسة الاعتقال الإداري بحق المدنيين الفلسطينيين، بشكل ممنهج، وعلى نطاق واسع، وحرمانهم من ضمانات المحاكمة العادلة، مخالفةً جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة بموجب المادة (147).